"التّخريج الفونولوجي لوظيفة الحرف"أو"النّحويّة"
-قراءة لسانيّة كمّيّة نسقيّة في إعادة إنتاج دلالالتها-

"Phonological interpretation of the syntactic function of elharf aw"
-a quantitative and moldy linguistic reading in the reproduction of its meaning-

الدكتور: محمّد نجيب مرني صنديد*
marni.sandid79@gmail.com
جامعة عين تموشنت – الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/06/11 تاريخ القبول:2020/06/27 تاريخ النشر: 2020/07/10

الملخص:

قد يسجّل هذا البحث جملةً من المؤشّرات العلميّة، الّتي يختلف منهجها في التّعامل اللّساني العربي الكلاسيكي والمادّة النّحويّة، ومن ضمنها حروف المعاني، وقد يكون ذلك بالمقاربة اللّسانيّة الكمّية، الّتي تفتح أفقاً رحباً، من مراعاة التّركيب الفونولوجي للعناصر اللّسانيّة المترافعة كمّاً، في محاولة لكشف العلاقات اللّسانيّة بين الوظيفة، والدّلالة الّتي توافق فيها السّياق العامّ للتّراكيب اللّسانيّة؛ليخلص البحث إلى نتائج قد تكون مرضيّةً، فتفسّر خصائص التّركيب الفونولوجي للعنصر اللّساني، وتؤوّل موطن سرّ لتركيب ذلك العنصر، والوظيفة اللّسانيّة التّي يؤدّيها ومنها النّحويّة.

الكلمات المفتاحية: أو– الفونولوجيا– الوظيفة– لسانيات الكمّ– الدّلالة.

Abstract:

This research records several scientific indicators, the method of which differs in the classical Arabic linguistic interaction with the grammatical elements, including between them horof elmaani, and it is by the quantitative linguistic approach, which opens a broad horizon, taking into account of the phonological structure of the linguistic elements which quantify quantitatively, in order to reveal the linguistic relations between the linguistic function and the meaning in which the general context of the linguistic structures corresponds.

The research ends with results which can be satisfactory, it therefore explains the characteristics of the phonological structure of the linguistic component, and interprets the secret place of this element and the linguistic function which it fulfills, including grammatical.

keywords: *Aw - phonology - function - quantum linguistics - meaning.*

– توطئة:

قد يقف المشتغل بالدّرس اللّساني الحديث، على أنّ التّناول اللّساني العربي الكلاسيكي، قد أسهب في المسلك الوظيفي للعناصر اللّسانية والتّراكيب الضّامّة لها، وقد عوملت تلك العناصر على أنّها وحدات مورفولوجيّة بنائيّة، ودون مراعاة تمفصلاتها إلى نظيراتها الفونولوجيّة الأقلّ منها كمّاً وبناء، التي لم تحظ بما حظيت به الأولى من الرعاية اللّسانية

* المؤلف المرسل

الكلاسيكيّة، إلاّ ما كانت في بعض الإشارات شتاتاً غير مجموعة، ونتاولاً عرضيّاً غير مقصود إليه طولاً.في حين أنّ ابن جنّي(392هـ)رائد النّظريّة اللّسانيّة الكمّيّة، والّتي أراد لها العمق والإيضاح في تسويغ المباحث اللّسانيّة العربيّة، لاسيما النّحويّة منها، إذ نلمس لديه حرصه الشّديد، على مكمن السّرّ وأسّ قوّته في العناصر الفونولوجيّة- وإن لم يستوف هذا حقّها من الدّراسة- لما حصرت هاته النّظرية في الدّلالة الصّوتيّة لم يبارحها من قبل الدّارسين المتقدّمين منهم والمتأخّرين فيما يبدو لي.

ولعلّ في العودة إلى مقارعة هاته العناصر الفونولوجيّة، ما يحيل الباحث اللّساني على فضاء رحب، يمكّنه من كمٍّ ثرٍّ من التّفسير والتّأويل المحتملين لتلك الظّواهر اللّسانيّة العربية، وتحيله أيضاً على مباحث غير يسيرة من الوظائف النّحويّة، المسبوكة في المستوى الأفقي الاتّساقي، وتأويل الدّلالات النّحويّة، المحبوكة في المستوى الشّاقولي الدّلالي، الّذي يحتكم إلى التّراكيب العامّة للمقطوعات اللّسانيّة، وما يكتنفها من سياق ضامّ لها؛ومن جملة هاته العناصر اللّسانيّة المتشاكلة في قوالب موفولوجيّة صرفة، تؤدي وظائف نحويّة، عاملة وغير عاملة، ووظائف دلاليّة الّتي يمثّلها المعنى، الّذي يحيل عليه السّياق العامّ للتّراكيب الملحقة به، حروف المعاني، الأقلّ كمّاً فونيميّاً ومقطعيّاً.

هذا؛وقد انبرت المصنّفات النّحويّة لرصد حروف المعنى، من حيث دلالاتها ووظائفها، بالتّناول النّحوي عامّة، لحصرها في مصنّفات قد أفردت لها خاصّةً، ولعلّ أهمّها واشملها حصراً، وأرصنها تصنيفاً، وأعمق تأليفاً"**المغني اللّبيب**"لابن هشام الأنصاري(761هـ)فيما تراءى لي إذ سيعتمد رأساً، بالنّظر إلى منهجه في عرض معاني الحرف، ليتبع ذلك بالشّرح والتّعقيب؛ثمّ يستنطق بعد ذلك التّأويل الفونولوجي الكمّي، الّذي يخصّ النّفس بعدّه المادّة الفيزيائيّة، والميكانيكي الحركي الّذي يخصّ المخرج، والحركة التي تعترض أعضاء جهاز التّصويت عند ذلكم الفونيم؛وكلّ هذا ومراعاة الفونيمات التّطريزيّة، لاسيما التّنغيم المعوّل عليه كثيراً، بالنّظر إلى احتكام الكلام العربي إلى النّغم، الّذي يوافق دلال السّياق العامّ حين إدراكه، ويحدّده حينما يكون عنصرا فونولوجيّاً فارقيّاً فيدرك السّياق به، والحال الثّانية أصلح لهذا.

- الإشكاليّة :

الآكد الذي لا يخفى على الجمهرة العظمى من الباحثين، أنّ طيب النّتائج محصّلٌ بما كان موافقاً للمأمول من محاولة الإجابة على جملة الإشكالات، الّتي تعلق بالأذهان للأوّل الأمر، حين التّعامل ودلالات حروف المعاني، ووظائفها الّتي تؤديها عملاً ومعنىً؛من ذاك:

- أنّه أوّل ما يشكل على الباحث في هذا الباب، المادّة الدّرسيّة الّتي محلّها حروف المعاني- وقد جفّ في الحبر دراسة وتناولاً- فهل من سبيل إلى إعادة القراءة الكلاسيكيّة قراءةً جديدةً فاحصةً، قد تغاير كلّ معايير التّصوّر النّحوي القديم؟.

- وقد يستفزز هذا الإشكال أمراً آخر، لا يبرح المادّة محلّ الدّراسة، من حيث تركيبها الفونولوجي الكمّي الفيزيائي، ونظيره الميكانيكي الحركي.فما الرّابط الفونولوجي لحرف المعنى بوظيفته عملاً، ودلالةً في التّركيب النّحوي الّذي يضمّه؟.

– ثمّ يزيده إشكالاً، ما لا يقلّ عنه شأناً وقد تعلّق أمره بالمنهج، الّذي يسلكه الباحث طريقاً إلى الغايات اللّسانيّة المرجوّة من هذا العمل الأكاديمي؛فما الهدي إلى كشف الارتباط بين التّركيب الفونولوجي، والوظيفة الّتي تؤدّيها في التّركيب اللّساني العامّ، المؤدّى فيه حرف المعنى؟.

– ليخلص إلى رابع أمرٍ يشكل على صاحبه، وهو ما يتعلّق بصدق هذا المنهج الأكاديمي، الّذي يتّخذ مسلكاً علميّاً وعمليّاً، بطرق المادّة المرام دراستها في بابها؛فما هي المؤشّرات العلميّة الأكاديميّة، الّتي تؤكّد صدق المنهج العلمي، الّذي تُبنى عليه هاته الدّراسة؟ وهل يأنس إليها الخاطر العلمي، لما تخرج عن إطارها الأنثروبولوجي إلى نظيره العلمي الدّقيق؟.

أو(3)"cvc"[1].

حرف عطف، وقد تصل معانيه النّحويّة إلى اثني عشر معنىً؛ وهي[2]:

1/الشّك[3]؛نحو قوله **تعالى**:**{لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}**[4].ولعلّ المتبيّن من الصّفات الفيزيائيّة الكمّيّة، والميكانيكيّة الحركيّة، الّتي توافق فونيمي الهمزة ذات الانفجار المدوّي، بعد ذلك الانغلاق للنّفس واحتجازه المحكم، والميم الغالقة عند حدود الشّفة، ومن جماع الفونيمين في تشاكل المقطع الصّوتي:(**3**)"**cvc**"منهما، وهو يدلّ في عمومه على التّقطّع[5]، ذلك المسوّغ الفونولوجي، الذي يهيئ المتلقي، وذلك في الصّورة السّمعيّة ذات مدلول مفهومي، ولو في أدنى حال، من تصوّرات الذّهنيّة، على ذلكم الانقطاع الفونيمي من الهمزة والميم والمقطع الصّوتي، ليقابل دلالة الانقطاع الّتي تصحب انقطاع خيط الحقيقة بالشّك، الّذي يحيل على دوال تذبذها بين اليقينيّة ونقيضها، منقطع غير مسترسل مسارها.ينضاف إليه استحضار عنصر **الطّونيم**"**le tonème**"الّذي يتوالد عن التّنغيم، وهو فونيم اللّوني الأدائي الدّال عليه، ليشير هذا العصر الفونولوجي إشارة بليغة إلى دلالة تقطّع اليقينيّة، الّتي معنى الشّكّ في بعض من حواشيه ودواله؛ليبرز تباين نغمة الشّكّ لنظيراتها، التي تقاسمها شركة المعاني النّحويّة الّتي يؤدّيها **أو**، فتحدّد النّغمة توجيه تماوجها لتنغيم الشّك دون غير من الدّلالات النّحوية الأخرى فيون طونيمها دالٌّ عليها وعلى تنغيمها.

2/الإبهام[6]؛نحو قوله **تعالى**:**{وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾}**[7]، وقول الشّاعر:

نحَنُ أَوْ أَنْتُمْ الأَوْلى أَلْفوا الحَقَّ ÷ فَبُعْداً لِلْمُبْطِلينَ وَسُحْقاً[8].

ونظير هذا ما يلحق معنى الإبهام من الموافقات الفيزيائيّة الكمّيّة والميكانيكيّة الحركيّة ذاتها، في فونيمي الهمزة والواو والمقطع الصّوتي الثّالث المشاكل لهما، لتحيل الموافقات الفونيميّة الإفراديّة والمقطعيّة على دلالة الانقطاع، الّتي تلحق معنى الإبهام، في بعضٍ من جوانبه الهامشيّة، إذ ينقطع معه مسار الحقيقة الواحدة، ليرتسم بعضه في تصوّر صاحبها، ولتتشاكل في تصوّره شيء من البهمة، الّتي تقطع اليقينيّة؛ولما كان التّركيب مطيّة تحمل المعنى العامّ، الّذي تتوسّط محوريّته، والدّلالات الّتي ترافقه في هامشيّته، ليكون حرف المعنى **أو**، بما يحمل من بنائه الفونيمي والمقطعي، والّذي يومئ إلى دلالة الانقطاع، في مستواها الأفقي، وليتصاعد شاقولاً في المعنى العامّ الّذي يوافق الإبهام.ويوافقه أيضاً الطّونيم الّذي يتشاكل عن تنغيم الإبهام الّذي يختلف–دون شكّ–عن التّنغيمات الّتي تكتنف كلّ معنىً من معاني **أو**، وإن

تقاربت خصائص نغماتها الفيزيائيّة الكمّيّة، ودرجات تماوجها، إلاّ تختصّ بكل معنىً، بحسب استحضارها لدى صاحبها، أو قد تتطابق بالنّظر إلى توافق أصحابها على تقدير معنىً متّفقٍ عليه من معاني **أو**.

3/التّخيير[9]:يلي الطّلب، ويُسمّى ما امتنع الجمع فيه[10]؛نحو:"**تزوّج هندًا أو أختها**"و"**خذ من مالي دينارًا أو درهمًا**". فإن قيل:إنّه قد وقع ذلك في قوله **تعالى**:{**فَكَفَّرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ**}[11] وقوله **تعالى**:{**فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ**}[12] وقد يحتمل الجمع بينهما، يجاب عنه أنّه لم يجوزوا الجمع بين الإطعام والكسوة وتحرير رقبة، وهنّ كفّارات[13]، ولا بين الصيّام والصّدقة والنّسك، وهنّ فديات[14]؛وإنّما تكون إحداهنّ كفّارة في الآية الأولى، والباقية قربة إلى الله **تعالى** تكفيها الأولى[15]، ونظير ذلك في آية الفدية، من وقوع إحداهنّ فدية، وما بقي من ذلك قربات، تخرج عن الفدية[16].

ولما كانت دلالة التّخيير امتناع الجمع بين المعطوفين، بعد معنى الطّلب الّذي يلحق التّركيب العامّ لمقطوعة اللّسانيّة المتلفّظ فيها، فإنّ التّركيب الفونيمي والمقطعي لحرف المعنى **أو**، يتقاطع أفقاً والدّلالات الهامشيّة لمعنى العامّ، الّذي يمثّله التّخيير، بما يحمل من صفات فونيميّة كمّيّة، تمثّلها الهمزة، ذات الانقطاع الميكانيكي الفيزيائي، الّذي يصحبها حين النّطق بها، وبما يحمل المقطع الصّوتي، الّذي يحيل على التّقطع، حين إقفاله بالصّامت؛ليوافق الدّلالة العامّة، في انقطاع ما يمكّن احتماله من الجمع بين الأمرين، كانت فيهما الخيرة لدى صاحبها، وقد تبيّن أنّه من دوال الجمع إيصال الطّرف الأوّل بنظيره؛ويكون هذا مصحوباً بتلوين تنغيمي، يحيل طونيمه إلى نغمة التّخيير، الّتي تشير إلى معناه المتضمّن في السياق المحتوى فيه.

4/الإباحة[17]:وهي الّتي تلي الطّلب، إلاّ أنها معكوس التّخيير، في أن تسبق ما يجوز الجمع فيه؛نحو:"جالس العلماء أو الزّهّاد"و"تعلّم الفقه أو النّحو"[18].وإذا دخلت على التّركيب وفيه **لا** الّتي للنّهي، كانت **أو** للتّخيير حكماً لا معنىً، في امتناع الجمع[19]؛نحو قوله **تعالى**:{**وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا**}[20] إذ النّهي عن طاعة أحدهما، لأنهما في حكم الواحد[21]؛ولا النّاهية ههنا تخصّ النّهي عمّا كان مباحاً بالجمع، وأمّا حكمها حكم التّخيير، فوفاقاً للسّيرافي(**368**هـ)[22].

ولعلّ ما يفسّر من الآية ما يلي:

لا تطع: أ
آثماً: ب
كفوراً: ج

لا تطع(**آثماً أو كفوراً**) ⇔ أ (ب **V** ج)

⇔
1. (**أب V أج**):لا تطع آثما أو لا تطع كفوراً
2. (**أ ب ٨ أج**):لا تطع آثما ولا تطع كفوراً

ويرى ابن مالك أنّ أكثر ما تكون أو للإباحة، أن تكون في موضع التّشبيه؛نحو قوله **تعالى**:{**فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ**}[23].وفي التّقدير؛نحو قوله تعالى:{**فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ**}[24] ولا يشترط أن تسبق بطلب[25].

ولمّا تقرّر أنّ الإباحة معكوس التّخيير، في جواز الجمع بين المعطوفين، من نفاذ الحكم على وتيرة دلاليّة واحدة، وقد تبيّن قبل هذا، أنّ تعلّق معنى التّخيير بما يحمله بناء أو الفونولوجي الكمّي، بين فونيمي: الهمزة الغالقة المنقطعة، والواو الشّفويّة المنفتحة بتضيّق، يحاكي التّخيير دلالة، وتركيبها المقطعي الصّوتي المنغلق، فإنّ التّقارب الدّلالي بين الإباحة والتّخيير، من جواز جمع المعطوفين، مرهون بالتّنغيم، بعدّه فونيماً تطريزيّاً فارقيّاً، يفصل الدّلالتين حين تقاربهما، من حيث خصائصهما الفيزيائيّة الكمّيّة، ممّا يستدعي تقاربهما دلالةً، مع فارقٍ فيزيائيٍ كمّيٍ لطيفٍ يفصلهما؛ولعلّ ما يعضد هذا نصّ النّحاة، أنّه لمّا تدخل لا النّاهية التّركيب، الّذي هو لدلالة الإباحة، فإنّ أو ههنا للتّخيير حكماً نحويّاً لا معنىً، لبقائها لدلالة الإباحة، إذ لم تتغاير ودخول دلالة النّهي على التّركيب، ممّا يوحي إيحاءً قريباً من الصّراحة إلى أنّ طونيم الإباحة عنصر فونولوجي فيصل بين الدّلالتين في هذا الباب.

5/الجمع:ويكون مطلقًا كالواو؛قاله الأخفش(**215**هـ)والجرمي(**225**هـ)والكوفيّون[26]؛واستشهدوا بقوله:

وَقَدْ زَعِمَتْ لَيْلى بِأَنِّي فاجِرٌ ÷ لِنَفْسي تُقاها أَوْ عَلَيْها فُجورُها[27].

وقيل **أو** في البيت للإبهام[28].واستشهدوا بقول جرير(**110**هـ)أيضًا:

جاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَراً ÷ كَما أَتى رَبَّهُ موسى عَلى قَدَرِ[29].

وبقول الشّاعر أيضاً: **وَكَانَ سِيّان أَن لا يَسْرَحُوا نَعَماً ÷ أَو يَسْرَحُوه بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ**[30].

أي:الأمر سيان في رعى الإبل، حين الجذب والقحط، رعت أم لم ترع[31].وقدّر ابن هشام في كان ضمير الشّأن **هو**، حتّى لا يخبر عن نكرة بمعرفة[32].

وبقول الشّاعر: **إِنْ بها أَكْتَلُ أَوْ رِزاما ÷ خُوَيْرِبين ينقفان الهاما**[33].

قال:"خويربين"بالنّصب والتثنيّة، على الجمع بينهما، على غير نحو:"زيدٌ أو عمرٌو لصٌّ"وليس"لصّان"، ولم يقل"خويربان" بالرّفع؛وقد قدّر الخليل حذف الفعل"أشتم"ومفعولية"خويربين"، لا على تبعيّة النّعتية لأكتل وزراما مجموعًا بينهما **بأو**[35].

وقول النّابغة: **قَالَتْ:أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ ÷ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ**

فَحَسَبوهُ فَأَلْفَوْهُ كما ذَكَرْتُ ÷ سِتّاً وَسِتّينَ لمْ تَنْقُصْ وَلمْ تَزِدِ[34]

وفي رواية"**وَنصفه**"[36]؛وبقول آخر أيضًا:

قَوْمٌ إِذا فَزِعوا الصَّريخَ رَأَيْتَهُمْ ÷ ما بَينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ[37].

وقد كان غريبًا على ابن هشام، أن جعل بعض النّحاة[38]، ومنهم ابن مالك[39]**أو** بمعنى **الواو**، ثمّ ذكروا أنها تجيء بمعنى"ولا"؛ في قوله **تعالى**:**{وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ}**[40]وهي نفسها **أو** بمعنى **الواو**، و**لا** ههنا مؤكّدة للنّفي الّذي سبق، وتمنع توهّم النّفي في الجمع بين الأمرين، والنفي حاصل بكلّ واحد منهما.ويراه ابن هشام مستفادًا من دليل خرج عن اللّفظ، وهو ذات الإجماع[41]؛ ولعلّ نظير هذا قولهم:"**لا يحلّ لك**

الزّنا والسّرقة" بحذف لا النّافية المؤكّدة، إذ لو تركت في التّقدير لا يضرّ ذلك المعنى في شيء، لمساواة الواو معنى النّفي في الطّرفين.

ويرى ابن مالك أيضًا، أنّ **أو** الّتي للإباحة تحلّ محلّ الواو الجامعة[42]، وردّه ابن هشام بنحو:"جالس الحسن وابن سيرين" فالأمر بمجالستهما معًا، و **أو** تخرج الدّلالة عن هذا[43].وذكر الزّمخشري في تفسير قوله **تعالى:{تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ }**[44]أنّ **الواو** للإباحة في نحو:"جالس الحسن وابن سيرين"أباح لمجالستهما معًا، أو واحدًا منهما، وإنّما جاء بالمثال فذلكةً، وإجمالاً لما سبق تفصيله في فدية الهدي، لدفع التّوهّم من إرادة الإباحة في صيام أحدهما، والأمر بالجمع بينهما[45].وعضّده الخطيب القزويني(**739**هـ)في"**الإيضاح البياني**"[46]، ولم يره ابن هشام عن أحد من النحويين[47].ولعلّ المتبيّن ممّا ذهب إليه جمهرة من النّحاة، من دلالة **أو** على معنى الواو، الّتي للجمع من، احتمال أن يضمّ الفصل شيئاً من الوصل، فتضمّ **أو** للّتي للفصل شيئاً من دلالة الواو الّتي للوصل؛وقد وافق ذلك ضمّ حرف المعنى **أو** لفونيم الواو، وهي حرف لمعنى الجمع، فليس غريباً أن يكون في معناها، لما ضمّها في بنائه الفونيمي، بشقّيه الكمّي والميكانيكي، فقد يضمّ معنى التّخيير نظيره الّذي للجمع، وقد أشير إليه بالدّل والبرهنة المنطقيّة قبل هذا.ويزيد على هذا كلّه، أنّ التّنغيم المستنطق من أيّ متوالية صوتيّة في هذا الشّأن؛ ومنها آية النّور الشّاهد، قد يشير إلى دلالة الجمع، الواقعة في تنغيم التّخيير، لتحيل المتلقي على دلالة الجمع، وإن كانت القرينة الفونولوجيّة، الّتي هي حرف المعنى **أو**، إلاّ أنّ الطّونيم ينحو بالدّلالة إلى الجمع أو احتماله، في أدنى أحواله ودواله.

6/الإضراب[48]:وتوافق **بل**؛أجازه سيبويه، واشترط في ذلك شرطين، من تقدّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو:"ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو"و"لا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمرٌو"[49]؛ولعلّ تفسيره ما يلي:

1/ (نفي أو نهي)⇔ (ق)≡0.

2/ (ق) + نفي ≡ (ق⌐)≡ 0.
(ق) + نهي ≡ (ق⌐)≡ 0.

* قام زيد (ق1) ≡ 1.

* قام عمرو(ق2) ≡ 1.

أ/ ما قام زيد(ق1⌐) ≡ 1. ⇔ أو(∨) عمرو

⇔ ❶ أو(∨)
- لم يقم زيدٌ(ق1⌐)≡ 0. و(∧) قام عمروٌ(ق2) ≡ 1.

⇔ ❷
- قام زيد (ق1) ≡ 1. و(∧) لم يقم عمروٌ(ق2) ≡ 0.

النّتيجة:أو للتّخيير ما لم يتكرّر العامل.

ما قام زيد(ق1⌐) ≡ 0. ❶ و(∧) لم يقم زيدٌ(ق1⌐)≡ 0. (ق)≡ 0.

ب/ ما قام عمرو(ق2¬) ≡ 0. أو(V) ⇔ قام عمروٌ(ق2) ≡ 1. ← (ق)≡ 0.

أو(V)

2 ← قام زيد (ق1) ≡ 1. و(Λ) لم يقم عمروٌ(ق2) ≡ 0. → (ق)≡ 0.

النّتيجة:أو لا تكون للتّخيير بتكرار العامل.

ج/ ما قام زيد(ق1¬) ≡ 0. أو(V) ⇔ قام زيدٌ(ق1¬¬) ≡ (ق1) ≡1. و(Λ) ما قام عمرو(ق2¬) ≡ 0. لم يقم عمروٌ(ق2) ≡ 1.

ولعلّ ما يستفاد من هذا، أنّه لما كان النّفي أو النّهي، ولم يذكر العامل بعد **أو** كانت للتّخيير أو ما في رافدها الدّلالي، ولما تكرّر العامل مع النّفي أو النّهي، لم تكن **أو** إلاّ للإضراب، واستحال غير ذلك من دلالتي التّخيير أو الإباحة.

وحال النّهي نظيرة النّفي في الاستدلال الريّاضي المنطقي؛ من ذاك:

1/ (نفي أو نهي)⇔ (ق)≡0.

2/ (ق) + نفي ≡ (ق¬)≡ 0.
(ق) + نهي ≡ (ق¬)≡ 0.

* لا يقمْ زيد (ق1¬) ≡ 0.
* لا يقمْ عمرو(ق2¬) ≡ 0.

أ/ لا يقمْ زيد(ق1¬) ≡ 0. أو(V) عمرو ⇔ 1 أو(V) 2

1 ⇔ يقوم زيدٌ(ق1)≡ 1. و(Λ) لا يقم عمروٌ(ق2¬)≡0.

2 ⇔ لا يقم زيدٌ (ق1¬) ≡ 0. و(Λ) يقوم عمروٌ(ق2) ≡ 1.

النّتيجة:أو للتّخيير ما لم يتكرّر العامل.

ب/ لا يقمْ زيد(ق1¬) ≡ 0. أو(V) لا يقمْ عمرٌو(ق2¬) ≡ 0. ⇔ 1 أو(V) 2

1 ← لا يقم زيدٌ(ق1¬)≡ 0. و(Λ) يقوم عمروٌ(ق2) ≡ 1. → (ق)≡ 0.

(ق)≡ 0. ←

2 ← يقوم زيدٌ (ق1) ≡ 1. و(Λ) → (ق)≡ 0.

← لا يقمْ عمروٌ(ق2) ≡ 0. →

النّتيجة:أو لا تكون للتّخيير بتكرار العامل.

ج/ ← لا يقم زيد(ق1⌐) ≡ 0. ← يقوم زيدٌ(ق1⌐⌐) ≡ (ق1) ≡1.
أو(V) ⇔ و(Λ)
← لا يقم عمرو(ق2⌐) ≡ 0. ← لا يقوم عمروٌ(ق2⌐) ≡ 0.

هذا؛ويؤيد ابن عصفور(**669**هـ)[50] سيبويه(**180**هـ)فيما ذهب إليه من هذا السّبيل، ورأى قوله: **{وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا}**[51]؛ولعلّه مفسّر بما يأتي:

أ/ أو للإضراب ؟؟؟

← لا تطع آثماً(ق1⌐) ≡ 0. ← أطع آثماً(ق1⌐⌐) ≡1. → (ق) ≡ 0.
أو(V) بعد الإضراب⇔ و(Λ) مرفوض
← لا تطع كفوراً(ق2⌐) ≡ 0. ← لا تطع كفوراً(ق2) ≡ 0. →

النتيجة:أو لا تكون للإضراب في هذا الشّاهد القرآني.

ب/ أو للتخيير مع تكرار العامل؟؟؟

← لا تطع آثماً(ق1⌐) ≡ 0.
أو(V) بعد الإضراب⇔
← لا تطع كفوراً(ق2⌐) ≡ 0.

⇔ ❶ ← لا تطع آثماً(ق1⌐) ≡0. → (ق)≡ 0. مرفوض
و(Λ)
← أطع كفوراً(ق2) ≡ 1. →

أو(V)

⇔ ❷ ← أطع آثماً (ق1⌐⌐) ≡ 1. → (ق)≡ 0. مرفوض
و(Λ)
← لا تطع كفوراً(ق2⌐) ≡ 0. →

ج / أو للتّخيير في حال عدم تكرار العامل؟؟؟؟.

← لا تطع آثماً(ق1⌐) ≡ 0.
أو(V) ⇔
← كفوراً(ق2) V (ق2⌐) ≡ 0.

⇔ ❶ ← لا تطع آثماً(ق1⌐) ≡0. → (ق)≡ 1. صحيح
و(Λ)
← لا تطع كفوراً(ق2) ≡ 0. →

أو(V)

⇔ ❷ ← لا تطع آثماً (ق1⌐) ≡ 0. → (ق)≡ 0. مرفوض
و(Λ)
← أطع كفوراً(ق2) ≡ 1. →

ولعلّ الظّاهر من هذه الاستدلالات الثلاث(أ، ب، ج)أنّ هذا الأخير منها أمكنها صحّة في الاستدلال المنطقي الريّاضي، لاستحالة قصد الشارع بالاستدلالين:أ.ب.ويرى الكوفيّون وأبو علي(377هـ)وابن جني وابن برهان(456هـ)أنها تأتي للإضراب[52]، واحتجّوا بقوله:

ماذا تَرى في عِيالٍ قَدْ بُرِمْتُ بِهِمْ ÷ لَمْ تُحْصَ عِدّتُهُمْ إلاّ بِعَــدّادِ

كَـــانُوا ثَمانِينَ أوْ زَادوا ثَمانِيَة ÷ لَوْلا رَجاؤكَ قَدْ قَتّلْتُ أوْلادِي[53]

وقرأ أبو السّمّال(160هـ)[54]قوله تعالى:{**أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدٗ نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنْهُمۚ**}[55]بسكون واو أو[56].واختلفوا في قوله **تعالى**:{**وَأَرسلنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ۝٤٧**}[57]، فقال الفرّاء(207هـ):"**أو ههنا في معنى بل كذلك في التّفسير مع صحّته في العربيّة**"[58]؛وهو مذهب الأخفش(215هـ)والكوفيّين والجرمي (225هـ)أيضاً[59].وتعدّدت أقوال البصريّين في هذا، فقيل:هي للإبهام، وقيل للتّخيير، أي:إذا رآهم الرّائي، تخير بين أن يقول هم مئة ألف أو يقول هم أكثر، قاله ابن الشّجري عن سيبويه[60].وشكّ ابن هشام في هذا النّقل إذ لا يصحّ عنده التّخيير بين أمرين، أحدهما واقع لا محالة[61].وقيل:هي للشكّ وصُرِف ذلك إلى الرّائي؛ ذكره ابن جني.ولم يذكر في هذه الأقوال أنّها للجمع كالواو، فهي في معناها[62]؛كالتي مثّلت في قوله **تعالى**: {**وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ**}[63]وقوله**تعالى**:{**فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ**}[64].

هذا؛وقد يحتمل حرف المعنى **أو** في بنائه الفونيمي الكمّي والميكانيكي، ما قد يوحي إلى دلالة نفي الأمر وإضرابه، من تعلّق الحكم بالمعطوف، دون نظيره المعطوف عليه، وذلك ما يومىء إليه المقطع الصّوتي المقفل بصامت، الّذي يحاكي حرف الإضراب **بل** في شبهيّته:[**أو≡ بل**:(**3**)"**cvc**"]؛ولما دلّت **أو** على الانقطاع في بعض من جوانبه، وإن جاءت متباينة إلاّ أنّها من دواله، من دلالات الشّكّ والإبهام والتّخيير، وقد تشاكلت في الإضراب صريحة، من انقطاع الحكم بنفيه في المعطوف عليه، وتعلّقه بالمعطوف بإثباته.ويعضده تغينمه الذي يباين دون شكّ انتحاء السّياق نحو دلالات أخرى، ممّا علقت بمعنى **أو**، وذلك بحسب نغماتها الّتي تختلف، وإن تتقارب في خصائصها الفيزيائيّة الكمّيّة، الّتي يتشاكل عنها الطّونيم الدّال عليها، ويحدّد دلالة الحرف في السّياق، ويفرق عن نظائر من الدّلالات الموازية.

7/التّقسيم؛نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، هذا عن ابن مالك(672هـ)في"**المنظومة الصغرى**"و"**شرح المنظومة الكبرى**"، وعدل عنه في التّسهيل وشرحه[65]، إذ قال:"**تأتي للتّفريق المجرّد من الشّكّ والإبهام والتّخيير، وأما هذه الثّلاثة فإنّ مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثّل بنحو** قوله**تعالى**:{**إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا**}[66]و{**وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ**}[67]**قال:وهذا أولى من التّعبير بالتّقسيم، لأنّ استعمال الواو في التّقسيم أجود؛نحو:(الكلمة اسم وفعل وحرف)**.وقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ÷ كَما النّاسُ مَجْروعٌ عَلَيْهِ وَجارِمٌ[68].

ومن مجيئه بأو قوله:

فَقالوا: لَنا ثِنْتانِ لابُدَّ مِنْهُما ÷ صُدورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلٌ[69]"[70].

ولا يقتضي هذا مجيء **الواو** للتّقسيم، في أكثر الأحوال، أن لا يثبت مجيء **أو** للتّقسيم أيضاً ولو في أقل أحوالها. وقد صرّح ابن مالك بهذا في الشّاهد الثاني بلا دليل، إذ احتمل المعنى وقوع أحدهما، بحذف المضاف؛أي:"صدور رماح أشرعت أو صدور سلاسل"[71]، ونظيره ما جاء في شاهد الرّحمن:**{يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴿٢٢﴾}**[72]على احتمال خروج أحدهما[73].

وقد عدل ابن مالك عن عبارتي التّقسيم والجمع، إلى عبارة التفريق[74]، في شاهد قوله **تعالى:{وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ}**و**{قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ﴿٥٢﴾}**[75]؛فلعلّ تأويل الأولى:"وقالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النّصارى كونوا نصارى"[76]، وأمّا تأويل الثّانية:قال بعضهم ساحر، وقال بعضهم مجنون[77]وإنّما **أو** ههنا لتعديل إجمال في لفظ **"قَالُوا"**، ورأى ابن هشام في قول ابن الشجري:**"فقال في الآية الأولى:إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان، وتقديره:وقال بعضهم–يعنى اليهود–كونوا هودا، وقال بعضهم –يعنى النصارى–كونوا نصارى، قال:فأقام(أو نصارى)مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف"**[78]، تعسّفاً في تخريج آية البقرة.

ولعلّ المستظهر من نصّ النّحاة على دلالة **أو** على معنى التّقسيم، أنّها لما دلّت على التّخيير من جانب دلالي، بما أحال عليه بناؤها الفونيمي الكمّي والميكانيكي، والتّنغيم الذّي يجتاح التّركيب العامّ الضّامّ لها، فإنّ هذا يؤهّلها أن تكون للتّقسيم والتّفريق، نظير ما أحالت عليه من معنى الجمع، ويكون التّنغيم عنصراً فونولوجيّاً فيصلاً في جانب تلفظي، يتلقى بجانب دلالي ذهني، يؤشر على دلالة فارقيّة يمثّلها التّقسيم.

8/معنى إلاّ الّتي للاستثناء[79]:ينتصب بعدها المضارع بأن المضمرة؛نحو قوله :

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ ÷ كَسَرْتُ كُعوبها أَوْ تَسْتَقيما[80].

وحمل بعض المحقّقين على هذا قوله**تعالى:{لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ}**[81]على تقدير نصب**"تَفۡرِضُوا"**بأن المضمرة، لا على الجزم عطفاً على**"تَمَسُّوهُنَ"**[82].ولعلّ ما يصير من تأويل هذا، أنّه لا جناح عليكم، إن طلقتموهن في مدّة أحد الأمرين:عدم المسيس وفرض الفريضة فإن طلّقها وكان المسيس، ولم يفرض لها، لزمه المهر المفروض، وإن طلقها، ولم يمسسها، وفرض لها، فلها نصف المهر المفروض[83].فلما تساوى الأمران في الذّكر، انتفى رفع الجناح ههنا، لاحتماله أمرين في موضعٍ واحدٍ، لاسيما ما يلي ذلك من قوله **تعالى:{وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٢٣٧﴾}**[84]وهي تخصّ المطلّقات المفروض لهن دون الممسوسات، اللّاتي ذُكرن فيما قبل هذا؛إذ جمع العطف على المجزوم الاحتمالين في ذكرٍ واحدٍ، من تساوي المفروض لهنّ من المطلقات والممسوسات في موضعٍ واحدٍ، ثمّ يليه موضع الجنس الأوّل من

المطلّقات دون الثّاني، فلا يصحّ تقدير الإعراب، لانتقاء تقدير المعنى، واعتبار فتوى المسألة[85].وعلى هذا لا يكون تقدير الإعراب، **إلاّ** على أنّ **أو** لمعنى **إلاّ**، منصوباً بعدها المضارع بأن المضمرة، ليخرج المعنى عن تساوي الأمر في موضعٍ واحدٍ، ويخرج ذكر المفروض لهن عن مشاركته للممسوسات من المطلّقات[86].

والآكد الّذي لا يمتري في النّاظر في هذا الفنّ، أنّ استحضار عنصر الطّونيم الذّي يتوالد عن التّنغيم، وهو فونيمه الدّالّ عليه، في استنطاق دلالة **أو** ههنا، للدّلّ على أنّها بمعنى إلاّ، أو هي الّتي يشير إلى حذف أن على إضمارها ، وبقاء أو دالّةً عليها، إن اشتركا في عمل النّصب، إلاّ أنّ التّنغيم الاستثناء يباين نظيره، الّذي لتساوي المعطوفين.

9/معنى إلى[87]:ينتصب بعدها المضارع بأن المضمرة[88]؛نحو:"**لألزمنّك أو تقضيني حقّي**"، ونحو قوله:

لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أبْلُغَ المُنى ÷ فَما انقادَتْ الآمالُ إلاّ لِصابِرِ[89].

10/التّقريب، نحو:"**فأدرى أسلم أو ودّع**"؛قاله الحريري وغيره[90].

11/الشّرطيّة[91]، نحو:"**أضربنّه عاش أو مات**".على تأويلها:إن عاش بعد الضرب، وإن مات بعده، ونظيره:"**لآتينّك أعطيتني أو حرمتني**"؛قاله ابن الشّجري[92].

12/التّبعيض[93]؛نحو قوله:**{وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَرَىٰ}**نقله ابن الشّجري عن بعض الكوفيين[94]، ويرى ابن هشام أنّ قول ابن الشّجري في هذا النّقل، إنّما هو التّفصيل السّابق، أو تفصيل لما يليها من إجمال، وذكر أنّه لم يرد خبر تجرّدها للتّبعيض[95].

ولعلّ الظّاهر ممّا اكتنف **أو** من المعاني النّحوية الأربعة الأخيرة، أنّ التّنغيم قد يكون عنصراً فونولوجيّاً دالاً على توجيه السّياق العامّ للتّركيب اللّساني، ممّا يعطي لكلّ سياق نغمة تخالف نظيرتها في خصائصها الفيزيائيّة الصّوتيّة الكمّيّة، فيتشاكل عن هاته طونيم كلّ تنغيم لتلكم الدّلالة المرامة؛من دلالته على بلوغ غاية أو تقريب أو شرط أو تبعيض. وينضاف إليه محاكاة **أو** في بنائها الفونيمي المقطعي، لحروف تؤدي معاني تلك الدّلالات، من ذاك **إن** الشّرطيّة، و**من** الّتي للتبعيض، فتحاكيها في وظيفة الدّلالة.

تنبيه:

المحقَّق لدى النّحاة المبتدئين أنّ أصل الوضع في **أو** لأحد الشّيئين أو لأشياء، وقد تكون **أو** للإضراب بمعنى **بل**، للجمع بمعنى **الواو**، ويرى ابن هشام أنّ ما جاء معاني **أو** الّتي نصّ عليها النّحاة، مستفادة من الكلام، وليس ذلك لأو في شيءٍ، وتعجّب من بعضهم لما ذكروا من معاني صيغة"افْعَلْ" التّخيير والإباحة، ومثّلوا له بنحو:"خذ مالي درهماً أو ديناراً "أو"جالس الحسن أو ابن سيرين"ثمّ نسبوا التّخيير لأو بعد ذلك، وبالمثالين ذاتهما.ويرى الفاسد البين فساده معنى الشّكّ في نظر بعضهم، الّذي التبس بمعنى التّقريب، وذلك مما ثَبُتَ اشتباه السّلام بالتّوديع، فحصولهما ممتنعٌ أو مستبعدٌ، لتباعد الوقت بينهما.ويرى أيضا أنّه ينبغي للقائل بإفادتها معنى الشّرطيّة، أن يذكر العطف المقدّر فيها على"وإن"؛والأصحّ عنده أنّ الفعل القرينة الدّالّة معنى الشّرط المقدّر في حرفه، وإنّما جاءت **أو** في باب العطف، عطفت ما فيه معنى الشّرط على ما قبله فأدخلت على المعطوف معنى الشرط[96].

ولعلّ ما يستفاد ممّا نبّه عليه ابن هشام في هذا الباب، أنّ سياق الكلام محدّد لدلالته، وإنّما جيء بأو من ضمن هذا السّياق، فهي تستقي دلالتها الّتي نصّ عليها النّحاة- في كذا مناسبة- من معنى السّياق الضّامّ لها.ولعلّه يستفاد من هذا أيضا، أن يتدخل التّنغيم عنصراً أساساً، في توجيه مسار الدّلالة، للتّركيب الحاوي للأداة **أو**، ليوافق السّياق المتحدّث عنه، والمراد دلالته، وتكون هذه الأداة أسّ التّنغيم في جانبه الفونولوجي، ومن ثمّ أسّ الدّلالة المتضامّة، من جميع عناصر ذلكم التّركيب؛من ذاك: دلالة الإضراب والتّقسيم والاستثناء، في أضعف أحوال الدّلالة، لما في تداول الأحرف الدّالة على ذلك دلالةً مباشرةً، وكذا دلالة الشّرط والتّبعيض في أقوى أحوالها، لتضامّ الأداة **أو** في التّركيب، فيكون اتّساقها اتّساقا محكماً، واتّساع معناها اتّساعاً أكبر مما هو عليه في التّداول، ودون وجود الأدوات، الّتي تعوّض **أو** ههنا.

نتائج البحث :

لعلّ ممّا يأخذ هذا البحث المتواضع سبيل الباحث في هذا الفنّ، النّظر في المحتوى اللّساني، لاسيما المادّة النّحويّة منه، ليصل تقادم الزّمن به إلى نتائج علميّة قريبةٍ مطمئنة، لما لها من دقّة المنهج ولطافة المسلك، وغزارة البحث وعمق التّناول وإيضاح التّفسير، وشموليّة التّأويل؛فقد تكون منها:

1- قد تستدعي الحتميّة العلميّة، التّي تستوجبها الدّقة العلميّة في الدّرس اللّساني الّذي نعهده، أن يخرج من وعائه الأنثروبولوجي، إلى الوعاء العلمي الدّقيق، باستثمار المباحث العلميّة الدّقيقة، ممّا تمكّن له الصّبغة العلميّة، وترفع من مؤشّره في حقل العلوم، وتنأى به عن تضخم النّسبيّة، الّتي تنماز بها العلوم الأنثربولوجيّة، وتنحو به نحو الدّقة العلميّة، وصوب النّتائج شبه الموحدة.

2- قد يكون التّفسير اللّساني الكمّي، في معالجة المباحث النّحويّة العربيّة التّراثيّة، علقةً تصلنا برحم الجهود اللّسانيّة الكلاسيكّية، وقد اطّردت في كثير من المباحث، لاسيما الفونولوجيّة منها، الّتي خصّها ابن جنّي بقراءة متفرّدة، حين تناوله للقضايا النّحويّة على الخصوص واللّغويّة على العموم، في محاولة لتأويل ظواهرها اللّسانيّة تأويلاً أكثر عمقاً، من حيث تمفصلات العناصر اللّسانيّة وتعالقها والدّلالة.

3- قد تفتح القراءة الكميّة في معالجة المباحث اللّغويّة التّراثيّة العربية فضاء رحباً لتفسير أشمل وأعمق وأدقّ ممّا كانت عليه في تناوّلها الأوّل، ويحيل تأويلها الباحث في الباب، على انفتاح ما استغلق في كثير من المضان البحثيّة الكلاسيكيّة- ذات الطّابع الفيلولوجي- وعلى إيضاح المبهم منها في تفسيرها العتيق.

4- لعلّ في القراءة اللّسانيّة الكميّة، ما يفتح الدّرس اللّساني، على الغوص في أدق المباحث، والبحث في ألطف التّمفصلات في العناصر اللّسانيّة، ومحاولة الكشف عن أسّ أسرارها واستنطاق دلالاتها.

5- يوافق البناء الفونيمي والمقطعي لحرف المعنى[**أو**:(3)"cvc"]دلالة التّقطع العامّة، الّتي تصحب معانيه الاثني عشر في بعض من جوانبها.

6- يحيل حرف المعنى **أو** على معانيه، بما توافر له من البناء الفونيمي والمقطعي، وما يزيد عليه من استحضار الطّونيم وهو فونيم التّنغيم، الّذي يحصب التّركيب العامّ الضّامّ لها.

7– قد يحدّد الطّونيم معنى **أو** النّحويّ، لاسيما تلك المعاني المقاربة الدّلالة، ليكون عنصرا فونولوجيّاً فارقيّاً.

8– قد تكون المحدّدات الفيزيائيّة الكميّة، المسؤولة عمّا يرتسم في خصائص الطّونيم الفونولوجيّة الدّلاليّة، من تباينات نغماته، التّي توجّه التّنغيم نحو دلالة السّياق المرامة.

9– قد يكون في تقارب هاته المحدّدات الفيزيائيّة الكمّيّة، من حيث خصائص، ما ينعكس على الخصائص الفونولوجيّة، التي تقارب تقدير المعنى النّحوي لحرف المعنى **أو**؛وهو ما يفسّر اختلاف النّحاة في بعض من معانيها.

10– قد يحيل هذا البحث النّاظر فيه، إلى إعادة قراءة المباحث الفونولوجيّة التّراثيّة، مع مراعاة الخصوصيّة اللّسانيّة العربيّة، الّتي تنفرد بتصوّراتها المفهوميّة الواسعة والدّقيقة.

11– لعلّ في مباحث **أو** النّحويّة، ما يوجّه الباحث إلى إعادة قراءة في بعض المفاهيم اللّسانيّة، الّتي ليس بالضّرورة أن تكون مسلمةً؛من ذاك تعالق المقطع الصّوتي بالطّونيم والنغمة والتّنغيم.

12– لعلّ في توافق الدّلالات الهامشيّة الّتي تصحب معاني **أو** النّحويّة المركزيّة، بما حوت من خصائص فيزيائيّة كمّيّة وميكانيكيّة فونولوجيّة، ما يذهب بالباحث في هذا الشّأن، لنفي مسألة تعاقب حروف المعاني.

مكتبة البحث :

- ابن الجزري أبو محمّد الدّمشقي(833ه):"غاية النّهاية في طبقات القرّاء"طبعة جديدة على طبعة برجيسشتراسر 1933م- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- ط1- 1427ه/2006م.
- ابن الجزري:"النّشر في القرآت العشر"لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة-(د/ط)-(د/ت).
- ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392ه):"الخصائص"تحقيق:محمّد علي النّجّار- المكتبة العلمية- (د/ط)- (د/ت).
- ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392ه):"سرّ صناعة الإعراب" تحقيق:محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- ط2- 1428ه/2007م.
- ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392ه):"المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها"تحقيق: محمّد عبد القادر عطا- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية-1419ه/1998م.
- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي(428ه):"رسالة أسباب حدوث الحروف" تحقيق:محمّد حسّان الطّيّان، ويحيى مير علم- تقديم ومراجعة:شاكر الفحّام، وأحمد راتب النّفّاخ- سورية- دمشق- مطبوعات المجمع اللّغوي- ط1- 1983م.
- ابن الشّجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي:"أمالي ابن الشّجري"تحقيق:محمود محمد الطّناحي- مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- ط1- 1413ه/1922م.
- ابن العربي أبو بكر محمّد بن عبد الله(543ه):"أحكام القرآن"لبنان- بيروت- دار الفكر- ط1-1426ه/ 2005م.
- ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله(672ه):"شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"تحقيق:أحمد السّيّد سيّد أحمد علي- مصر- القاهرة- المكتبة التوفيقيّة- (د/ط)-(د/ت).
- ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف(761ه):"المغني اللّبيب في كتب الأعاريب "تحقيق:محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت-المكتبة العصرية- (د/ط)-1423ه/2003م.
- ابن يعيش موفق الدّين(643ه):"شرح المفصّل"لبنان- بيروت- عالم الكتب- (د/ط)- (د/ت).
- إبراهيم أنيس(1977م):"الأصوات اللّغوية"مصر- القاهرة- المكتبة الأنجلو مصريّة- ط4-1971م.

- الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى(929ه):"شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك" تحقيق:محمّد محييّ الدّين عبد الحميد- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتراث- (د/ط)- (د/ت).
- بركة بسّام:"علم الأصوات العامّ"لبنان- بيروت- مركز الإنماء القومي- (د/ط)-1988م.
- بشر كمال:"علم الأصوات"مصر- القاهرة- دار غريب- (د/ط)-2000م.
- جرير بن عطيّة الخطفي(114ه):"ديوان جرير"بيروت-دار بيروت- ط1- 1406ه/1986م.
- الحريري أبو محمد القاسم بن علي بن محمد(516ه):"شرح ملحة الإعراب"تحقيق:كامل مصطفى الهنداوي- ابنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-2011م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي(100-175ه):"كتاب العين"تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي- العراق- بغداد- مطبعة الرّشيد- ط1-1400ه/1980م.
- الدّسوقي مصطفى محمد عرفة(1230ه):"حاشية الدّسوقي على المغني اللّبيب"تحقيق:عبد السّلام محمّد أمين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1420ه/2000م.
- الدّماميني بدر الدّين محمّد بن أبي بكر(872ه):"شرح الدّماميني على المغني اللّبيب"تحقيق:محمّد السّيّد عثمان- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1420ه/2000.
- الزّمخشري أبو القاسم جار الله بن عمرو الخوارزمي(538ه):"الكّشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل"تحقيق:الشّربيني شريدة- مصر- دار الحديث- ط1- 1433ه/2012م.
- الّسمين الحلبي أحمد بن يوسف(756ه):"الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون"تحقيق:أحمد محمد الخرّاط - سورية- دمشق- دار القلم- ط3-1432ه/2011م.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180ه):"الكتاب"مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي والمملكة العربية السّعودية- الرّياض- دار الرّفاعي- ط2-1402ه/ 1982م.
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:"شرح شواهد المغني"طبع وتعليق على الحواشي:أحمد ظافر كوجان مذيل، ومحمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- لبنان- بيروت- لجنة التراث العربي الطبعة-(د/ط)-1386ه/1966م.
- السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(911ه):"همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"تحقيق: شربيني شريدة- مصر- القاهرة- درا الحديث- ط1-1434ه/2013م.
- شهاب الدين الخفاجي أحمد بن محمد بن عمر(1069ه)"حاشية الشّهاب عناية القاضي وكفاية الرّاضي"لبنان- بيروت- دار صادر- (د/ط)- (د/ت).
- الفرّاء أبو زكريا يحي(207ه):"معاني القرآن"تحقيق:إبراهيم شمس الدّين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1423ه/2002م.
- القرطبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري(671ه):"الجامع لأحكام القرآن"تحقيق:محمّد إبراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان- مصر- القاهرة- دار الحديث- ط1-1423ه/2002م.
- المالقي أحمد بن عبد النور(702ه):"رصف المباني في شرح حروف المعاني"تحقيق:أحمد محمد الخرّاط- سورية- دمشق- مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق- ط1- 1395ه/1975م.

– محمّد نجيب مغني صنديد– رسالة قدّمها لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات العربيّة؛موسومة:"البناء التّشكيلي للفواصل القرآنيّة وأثره في الدّلالة"إشراف:أد:خير الدّين سيب–الجزائر– جامعة تلمسان–1427هـ/ 2006م.

– محمّد نجيب مغني صنديد:"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم–قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة– جمهوريّة لاتفيا–ريغا–شارع بريفيباس غاتف–مؤسّسة نور للنّشر–ط1– 2018م.

– محيي الدين درويش(1982م):"إعراب القرآن وبيانه"سورية/لبنان– دمشق/بيروت– دار اليمامة/دار ابن كثير– ط12– 1435هـ/2014م.

– المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم(749هـ):"الجنى في حروف المعاني"تحقيق:فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل– لبنان– بيروت– دار الكتب العلميّة– ط1–1413هـ/1992.

– المهدوي أبو العبّاس أحمد بن عمّار(440هـ):"شرح الهداية"تحقيق:حازم سعيد حيدر– المملكة العربية السّعودية– الرّياض– مكتبة الرّشد– ط1– 1415هـ/1995م.

– النّابغة زياد بن معاوية بن ضباب:"ديوان النّابغة"تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم– مصر–القاهرة–دار المعارف– ط2–1977م.

– النّيربابي عبد البديع:"الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات"سورية– دمشق– دار الغوثاني للدّراسات القرآنية– ط1– 1428هـ/2006م.

1– تمّ التّعويل في ترصّد المباحث الكميّة الفونولوجيّة على مصادر الدّرس الصّوتي قديمه وحديثه؛ومنها:

– الخليل بن أحمد الفراهيدي(100–175هـ):"كتاب العين"تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي– العراق– بغداد– مطبعة الرّشيد– ط1– 1400هـ/1980م.

– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ):"الكتاب"مصر– القاهرة– مكتبة الخانجي– والمملكة العربية السّعودية– الرّياض– دار الرّفاعي– ط2– 1402هـ/ 1982م.

– ابن جنّي أبو الفتح عثمان(392هـ):"سرّ صناعة الإعراب" تحقيق:محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر– لبنان– بيروت– دار الكتب العلمية– ط2– 1428هـ/2007م.

– ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي(428هـ):"رسالة أسباب حدوث الحروف"تحقيق:محمّد حسّان الطّيّان، ويحيى مير علم– تقديم ومراجعة:شاكر الفحّام، وأحمد راتب النّفّاخ– سورية– دمشق– مطبوعات المجمع اللّغوي– ط1– 1983م.

– المهدوي أبو العبّاس أحمد بن عمّار(440هـ):"شرح الهداية"تحقيق:حازم سعيد حيدر– المملكة العربية السّعودية– الرّياض– مكتبة الرّشد– ط1– 1415هـ/1995م.

– ابن يعيش موفق الدّين(643هـ):"شرح المفصّل"لبنان– بيروت– عالم الكتب– (د/ط)– (د/ت).

– ابن الجزري:"النّشر في القرآت العشر"لبنان– بيروت– دار الكتب العلميّة–(د/ط)–(د/ت).

– إبراهيم أنيس(1977م):"الأصوات اللّغوية"مصر– القاهرة– المكتبة الأنجلو مصريّة– ط4–1971م.

– بشر كمال:"علم الأصوات"مصر– القاهرة– دار غريب– (د/ط)–2000م.

– بركة بسّام:"علم الأصوات العامّ"لبنان– بيروت– مركز الإنماء القومي– (د/ط)–1988م.

– النّيربابي عبد البديع:"الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات"سورية– دمشق– دار الغوثاني للدّراسات القرآنية – ط1–1428هـ/2006م.

– محمّد نجيب مغني صنديد(المؤلّف):"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم – قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة– جمهوريّة لاتفيا –ريغا– شارع بريفيباس غاتف– مؤسّسة نور للنّشر– ط1– 2018م.

– محمّد نجيب مغني صنديد(المؤلّف)– رسالة قدّمها لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات العربيّة؛موسومة:"البناء التّشكيلي للفواصل القرآنيّة وأثره في الدّلالة"إشراف:أد:خير الدّين سيب–الجزائر– جامعة تلمسان–1427هـ/2006م.

2- ينظر:ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف(761ه):"المغني اللّبيب في كتب الأعاريب "تحقيق:محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت-المكتبة العصرية- (د/ط)-1423ه/2003م- ص:74/1.

3- ينظر:المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم(749ه):"الجني في حروف المعاني"تحقيق:فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1413ه/1992- ص:228.

4- سورة الكهف- الآية:19.

5- ينظر:محمّد نجيب مغني صنديد(المؤلّف):"نظريّة التّفسير الصّوتي في القرآن الكريم- قراءة لسانيّة في الموافقات الدّلاليّة للمباحث الفونولوجيّة والأدائيّة- جمهوريّة لاتفيا-ريغا- شارع بريفيباس غاتف- مؤسّسة نور للنّشر- ط1- 2018م- ص:171.والمؤلف:رسالة قدّمها لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات العربيّة؛موسومة:"البناء التّشكيلي للفواصل القرآنيّة وأثره في الدّلالة"إشراف:أد:خير الدّين سيب-الجزائر- جامعة تلمسان-1427ه/2006م- ص:261.

6- ينظر:المصدر نفسه والصّفحة.

7- سورة سبأ- الآية:24.

8- ينظر: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:"شرح شواهد المغني"طبع وتعليق على الحواشي:أحمد ظافر كوجان مذيل، ومحمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي- لبنان- بيروت- لجنة التراث العربي الطبعة-(د/ط)-1386ه/ 1966م- ص:194/1.

9- ينظر:المالقي أحمد بن عبد النور(702ه):"رصف المباني في شرح حروف المعاني"تحقيق:أحمد محمد الخرّاط- سورية- دمشق- مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق- ط1- 1395ه/1975م- ص:131.

10- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:74/1.

11- سورة المائدة- الآية:89.

12- سورة البقرة- الآية:196.

13- ينظر:القرطبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري(671ه):"الجامع لأحكام القرآن"تحقيق:محمّد إبراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان- مصر- القاهرة- دار الحديث- ط1-1423ه/2002م- م3- ص:232/6 وما بعدها.

14- ينظر:ابن العربي أبو بكر محمّد بن عبد الله(543ه):"أحكام القرآن"لبنان- بيروت- دار الفكر- ط1-1426ه/ 2005م- ص:176/1 وما بعدها.

15- ينظر:القرطبي المصدر السّابق والصّفحات

16- ينظر:ابن العربي المصدر السّابق والصّفحات.

17- ينظر:المالقي المصدر السابق والصّفحة.

18- ينظر:الدّسوقي مصطفى محمد عرفة(1230ه):"حاشية الدّسوقي على المغني اللّبيب"تحقيق:عبد السّلام محمّد أمين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1420ه/2000- ص:171/1.

19- ينظر:الدّماميني بدر الدّين محمّد بن أبي بكر(872ه):"شرح الدّماميني على المغني اللّبيب"تحقيق:محمّد السّيّد عثمان- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1420ه/2000- ص:245/1و246.

20- سورة الإنسان- الآية:24.

21- ينظر:الفرّاء أبو زكريا يحيى(207ه):"معاني القرآن"تحقيق:إبراهيم شمس الدّين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1423ه/2002م- ص:110/3.

22- ينظر:ابن هشام :"المغني اللّبيب"ص:74/1.

23- سورة البقرة- الآية:74.

24- سورة النّجم- الآية:09.

25- ينظر:السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(911ه):"همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"تحقيق: شريبني شريدة- مصر- القاهرة- درا الحديث- ط1-1434ه/2013م- ص:175/3.

26- ينظر:الدّسوقي:"حاشية الدّسوقي"ص:172/1.

27- هو لتوبة بن الحمير.ينظر:السّيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:194/1.

28- ينظر:

29- البيت في ديوانه على:

نالَ الخِلافَةَ إِذْ كانَتْ لَهُ قَدْرا ÷ كَما أَتى رَبَّهُ موسى عَلى قَدَرِ.

ينظر:ديوان جرير بن عطيّة الخطفي(114هـ):"ديوان جرير"بيروت-دار بيروت- ط1- 1406هـ/1986م- ص:211.

30- البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر:السيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:198/1.

31- ينظر:المصدر نفسه والصّفحة.

32- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:75/1.

33- ينظر:السيوطي: المصدر السّابق والصّفحة.

34- ينظر:النابغة زياد بن معاوية بن ضباب:"ديوان النّابغة"تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم- مصر-القاهرة-دار المعارف- ط2-1977م- ص:24.

35- ينظر:الدّسوقي:"حاشية الدّسوقي"ص:174/1.

36- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:75/1.

37- البيت لعمرو بن معد يكرب.ينظر:السيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:200/1.

38- ينظر:ابن هشام:المصدر السابق- ص:76/1.

39- ينظر:ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله(672هـ):"شرح التّسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"تحقيق: أحمد السّيّد سيّد أحمد علي- مصر- القاهرة- المكتبة التوفيقيّة- (د/ط)-(د/ت)- ص:252/3و253و254.

40- سورة النّور- الآية:61.

41- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:76/1

42- ينظر:ابن مالك :"شرح التّسهيل"ص:252/3.

43- ينظر:الدّماميني:"حاشية الدّماميني"ص:252/1.

44- سورة البقرة- الآية:196.

45- ينظر:الزّمخشري أبو القاسم جار الله بن عمرو الخوارزمي(538هـ):"الكّشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل"تحقيق:الشّربيني شريدة- مصر- دار الحديث- ط1- 1433هـ/2012م- ص:226/1.

46- ينظر:شهاب الدين الخفاجي أحمد بن محمد بن عمر(1069هـ)"حاشية الشّهاب عناية القاضي وكفاية الرّاضي" لبنان- بيروت- دار صادر- (د/ط)-(د/ت)-ج:2- ص:289.

47- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:76/1.

48- ينظر:السّيوطي:"همع الهوامع"ص:175/3.

49- ينظر:سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ):"الكتاب"مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- والمملكة العربية السّعودية- الرّياض- دار الرّفاعي- ط2-1402هـ/ 1982م- ص:484/1.

50- ينظر:الأشْمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى(929هـ):"شرح الأشْمّوني لألفية ابن مالك" تحقيق:محمّد محييّ الدّين عبد الحميد- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتراث- (د/ط)- (د/ت)- ص:192/3.

51- سورة الإنسان- الآية:24.

52- ينظر:المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم(749هـ):"الجني في حروف المعاني"تحقيق:فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1- 1413هـ/1992- ص:229.

53- ينظر: جرير:"ديوان جرير"ص:123.

54- وهو أبو السمال قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري العدوي- ينظر:ابن الجزري أبو محمّد الدّمشقي(833هـ): "غاية النّهاية في طبقات القرّاء"طبعة جديدة على طبعة برجيسشتراسر1933م- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية- ط1- 1427هـ/2006م- ص:26/2.

55- سورة البقرة- الآية:100.

56- ينظر:ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392هـ):"المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها"تحقيق:محمّد عبد القادر عطا- لبنان- بيروت- دار الكتب العلمية-1419هـ/1998م- ص:183/1وما بعدها.

57- سورة الصّافّات- الآية:147.

58- الفرّاء أبو زكريا يحيى(207هـ):"معاني القرآن"تحقيق:إبراهيم شمس الدّين- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-1423هـ/2002م- ص:275/2.

59- ينظر:الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى(929هـ):"شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك "تحقيق:محمّد محييّ الدّين عبد الحميد- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتراث- (د/ط)- (د/ت)- ص:196/3.

60- ينظر:ابن الشّجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي:"أمالي ابن الشّجري"تحقيق:محمود محمد الطّناحي- مصر- القاهرة- مكتبة الخانجي- ط1- 1413هـ/1922م- ص:77/3و78.

61- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:ص:77/1.

62- ينظر:ابن جنيّ أبو الفتح عثمان(392هـ):"الخصائص"تحقيق:محمّد علي النّجّار- المكتبة العلمية- (د/ط)- (د/ت)- ص:461/2.

63- سورة النّحل- الآية:77.

64- سورة البقرة- الآية:74.

65- ينظر:المصدر السّابق والصّفحة.

66- سورة النساء- الآية:135.

67- سورة البقرة- الآية:135.

68- البيت لعمرو بن برّاقة- ينظر:السّيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:202/1.

69- البيت لجعفر بن علبة الحارثي- ينظر:المصدر نفسه ص:203/1.

70- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:77/1.وأما ما هو موجود في شرح فعلى غير هذا المتن- ينظر:ابن مالك "شرح التّسهيل"ص:251/3.

71- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:78/1.

72- سورة الرحمن- الآية:22.

73- ينظر:الزمخشري:"الكشّاف"ص:307/4.

74- ينظر:ابن مالك "شرح التّسهيل"ص:251/3.

75- سورة الذّاريات- الآية:52.

76- ينظر:السّمين الحلبي أحمد بن يوسف(756هـ):"الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون"تحقيق:أحمد محمد الخرّاط - سورية- دمشق- دار القلم- ط3-1432هـ/2011م- ص:70/2.

77- ينظر:المصدر نفسه- ص:59/10.

78- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:78/1.وأما في أمالي ابن الشّجري فعلى غير هذا- ينظر:ابن الشّجري:"أمالي ابن الشّجري"ص:78/3و79.

79- ينظر:ابن الشّجري:"أمالي ابن الشّجري"ص:78/3.والمالقي:"رصف المباني"ص:133.

80- البيت لزياد الأعجم- ينظر:السّيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:205/1.

81- سورة البقرة- الآية:236.

82- ينظر:محيي الدين درويش(1982م):"إعراب القرآن وبيانه"سورية/لبنان- دمشق/بيروت- دار اليمامة/دار ابن كثير - ط12-1435هـ/2014م- ص:309/1و310.

83- ينظر:القرطبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري(671هـ):"الجامع لأحكام القرآن"تحقيق:محمّد إبراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان- مصر- القاهرة- دار الحديث- ط1-1423هـ/2002م- ص:169/2وما بعدها.

84- سورة البقرة- الآية:237.

85- ينظر:المصدر نفسه والصّفحات.

86- ينظر:المصدر نفسه والصّفحات.

87- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:79/1.

88- ينظر:المالقي:"رصف المباني"ص:133.

89- البيت بلا نسب- ينظر:السّيوطي:"شرح شواهد المغني"ص:206/1.

90- ينظر:الحريري أبو محمد القاسم بن علي بن محمد(516ه):"شرح ملحة الإعراب"تحقيق:كامل مصطفى الهنداوي- ابنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1-2011م.- ص:109.

91- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:80/1.

92- ينظر:ابن الشّجري:"أمالي ابن الشّجري"ص:79/3.

93- ينظر:المصدر نفسه والصّفحة.

94- ينظر:ابن هشام:"المغني اللّبيب"ص:80/1.

95- المصدر نفسه والصّفحة.

96- المصدر نفسه والصّفحة.